

10 - توطيد السلام في غرب أفريقيا

المتصل بالانتخابات والتخفيف من حدته. وتحدث أيضا عن الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن وعن ظهور جماعات الدفاع الذاتي من جديد، مما يوجب التوترات بين القبائل في بعض البلدان. وذكر أن خلال الاستعراض السنوي للتقدم المحرز في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل فيما يتعلق بتنفيذ القرار 1325 (2000)، تم تسليط الضوء مرة أخرى على التمييز ضد المرأة وتمييزها في العمليات السياسية، حيث تمثل المرأة أقل من 15 في المائة من البرلمانيين. وفي ذلك الصدد، أكد أن مكتبه سيواصل العمل مع جميع الجهات الفاعلة الإقليمية من أجل تعزيز دور المرأة في المنطقة.

وبعد الإحاطة الإعلامية، تركز النقاش بين أعضاء المجلس على بناء القدرة على الصمود وتهيئة بيئة ملائمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك على التهديد الذي تشكله الجهات الفاعلة من غير الدول، بما فيها الجماعات الإرهابية التي تسعى جاهدة إلى استغلال التوترات القبلية بين الرعاة والمزارعين. وأبرز بعض أعضاء المجلس (188) الصلة بين تغير المناخ والأمن في منطقة الساحل، التي تؤدي إلى توترات بشأن الموارد. وأشار بعض الأعضاء (189) إلى أهمية المكتب بالنسبة للانتخابات المقبلة وأشاروا إلى دوره في تقديم الدعم في إصلاحات قطاع الأمن وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأعرب بعض أعضاء المجلس أيضا (190) عن قلقهم إزاء وضع المرأة في المنطقة، ودعا بعضهم (191) إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات من جانب الحكومات والمجتمع الدولي لإشراك المزيد من النساء في مراكز المسؤولية وصنع القرار.

وأشار الممثل الخاص في إحاطته الإعلامية الثانية، في 24 تموز/يوليه 2019 (192)، إلى إحراز مزيد من التقدم في توطيد الديمقراطية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، إلا أنه لم يكن قدما خطيا أو خاليا من التعقيدات. وسلط الضوء على المكاسب التي تحققت في غامبيا فيما يتعلق بالعدالة والمصالحة، وفي توغو فيما يتعلق

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ثلاث جلسات وأصدر بياناً رئاسياً واحداً في إطار البند المعنون "توطيد السلام في غرب أفريقيا". وأُخذت اثنتان من تلك الجلسات شكل إحاطات إعلامية، فيما عُقدت جلسة واحدة لاتخاذ قرار للمجلس (185). ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، ومنها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وبالإضافة إلى ذلك، أوفد المجلس بعثة إلى كوت ديفوار وغينيا - بيساو في الفترة من 13 إلى 17 شباط/فبراير 2019 (186).

واستمع المجلس خلال جلساته المعقودة في إطار هذا البند من جدول الأعمال إلى إحاطات إعلامية قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، عرض خلالها تقارير الأمين العام المتعاقبة عن أنشطة المكتب.

وركز الممثل الخاص في إحاطته الإعلامية الأولى، في 10 كانون الثاني/يناير 2019 (187)، على التقدم المحرز في عملية توطيد الديمقراطية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، رغم التحديات الأمنية المستمرة والمعقدة، التي تشمل اتساع نطاق الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد، واستمرار الاشتباكات العنيفة بين المزارعين والرعاة في المنطقة. وأثنى أيضا على الشراكة المستمرة والناجحة بين المكتب وشركائه الإقليميين، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولجنة حوض بحيرة تشاد، وذلك في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وأشار إلى التقدم الواعد الذي أحرز في تنفيذ القرار 2349 (2017) لدعم الاستجابة الإقليمية للأزمة القائمة في حوض بحيرة تشاد، وسلط الضوء على قيام مجلس وزراء لجنة حوض بحيرة تشاد، في 30 أغسطس 2018، باعتماد استراتيجية إقليمية لتحقيق الاستقرار والانتعاش وتعزيز القدرة على الصمود في مناطق حوض بحيرة تشاد المتضررة من بوكو حرام. وتحدث عن الانتخابات الناجحة التي أجريت في توغو وكوت ديفوار ومالي وموريتانيا، وشدد على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى منع العنف

(185) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(186) لمزيد من المعلومات عن بعثة مجلس الأمن إلى كوت ديفوار وغينيا - بيساو، انظر الجزء الأول، القسم 33.

(187) S/PV.8442.

(188) ألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(189) بيرو والجمهورية الدومينيكية.

(190) ألمانيا، وبولندا، والجمهورية الدومينيكية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(191) ألمانيا، وبولندا، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا.

(192) انظر S/PV.8585.

وتم أيضا تناول معظم القضايا الواردة في الفقرات أعلاه في بيان رئاسي صدر في 7 آب/أغسطس 2019. ورحب المجلس في البيان بقرار الأمين العام إجراء استعراض استراتيجي لولاية وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ودعا إلى أن يقدم إلى المجلس بحلول 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 التوصيات المنبثقة عن ذلك الاستعراض وملاحظاته بشأن مجالات التحسين المحتملة، بما في ذلك ما يتعلق بمكافحة الإرهاب وآثار تغير المناخ على الأمن والعنف بين القبائل، ليسترشد بها المجلس في مناقشة تجديد ولاية المكتب، المتوقع أن تنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019⁽¹⁹⁷⁾.

وأعرب المجلس في البيان عن قلقه العميق إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل، ودعا إلى مواصلة المشاركة الإقليمية والدولية لمساعدة بلدان المنطقة على التصدي لتحديات السلام والأمن التي تواجهها⁽¹⁹⁸⁾. ورحب المجلس بالروح القيادية التي أبدتها البلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بقيامهما بالدور الطبيعي في مبادرات مواجهة التحديات الأمنية في المنطقة وأشاد بما تبذله من جهود، كما أشاد بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تعزيز الأمن، كما شدد على ضرورة أن تكون الجهود الأمنية متماشية مع الأهداف السياسية، وشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على تحديد مجالات التكامل على صعيد منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في المنطقة⁽¹⁹⁹⁾.

وشجع المجلس أيضا في البيان على تعزيز الإصلاحات السياسية الجارية في المنطقة لمنع العنف وعدم الاستقرار، وشدد على ضرورة أن تواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم، بما في ذلك في السياقات غير المرتبطة بالبعثات، ورحب بالدور الذي تقوم به لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في الحفاظ على السلام وجهود بناء السلام⁽²⁰⁰⁾. وأكد مجلس الأمن أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، وفي بناء السلام وحالات ما بعد النزاع، وشدد على أهمية مشاركتها مشاركة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة في جميع

بالتكافؤ بين الجنسين. وذكر أن على الرغم من تلك المكاسب، فإن فترات ما قبل الانتخابات وما بعدها ظلت تتسم بالاعتراضات العدائية والمنازعات. وأشار إلى أن معالجة تلك المسببات المحتملة للنزاع تظل أولوية رئيسية قبل الدورة التالية من الانتخابات الرئاسية البالغة الأهمية في غرب أفريقيا، المقرر إجراؤها تحديدا في بوركينا فاسو، وتوغو، وغانا، وغينيا، وكوت ديفوار، والنيجر. وذكر أن التوسع السريع للتطرف المصحوب بالعنف في المنطقة أدى إلى تأخر إحراز التقدم الديمقراطي وتعميقه، فضلا عن أنه كاد يوقفه في بعض الأحيان. وفي ذلك الصدد، ذكر أن الحالة الأمنية لا تزال متقلبة في منطقة الساحل بأسرها، حيث أدى تصاعد العنف وانعدام الأمن إلى اندلاع أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل. وفي سياق متصل بذلك، حث جميع الحكومات والشركاء على تحديد نهج متصافر لمنع زيادة اتساع نطاق الأنشطة الإرهابية، ولتعزيز الدعم لتدابير تحقيق الاستقرار على المدى المتوسط والطويل التي تتماشى مع الاستراتيجية المتكاملة للمنطقة.

وركز أعضاء المجلس في مداولاتهم في الجلسة نفسها على تدهور الحالة الأمنية الذي يسود منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد. وأبرز العديد من الأعضاء⁽¹⁹³⁾ أهمية القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مكافحة الإرهاب في المنطقة. وشدد أعضاء المجلس⁽¹⁹⁴⁾ أيضا على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للوضع المحيط بالإرهاب والنزاعات وانعدام الأمن وعدم الاستقرار. وتناول أعضاء المجلس⁽¹⁹⁵⁾ التحديات التي يشكلها تغير المناخ وتأثيره على النزاعات في المنطقة، ورحبوا بتركيز المجلس على المسألة وعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في ذلك الصدد. وفي الجلسة نفسها أيضا، أقر أعضاء المجلس⁽¹⁹⁶⁾ بالنقد المحرز في اعتماد وتنفيذ تشريعات التكافؤ بين الجنسين في عدة بلدان في المنطقة، ودعوا السلطات الوطنية إلى تعزيز مشاركة المرأة على جميع المستويات.

(193) الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وبولندا، والصين، وفرنسا، والكويت، والولايات المتحدة.

(194) إندونيسيا، وبولندا، والجمهورية الدومينيكية، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(195) ألمانيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وكوت ديفوار، والمملكة المتحدة.

(196) ألمانيا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وكوت ديفوار.

(197) S/PRST/2019/7، الفقرة الخامسة. ولمزيد من المعلومات عن ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني.

(198) S/PRST/2019/7، الفقرة العاشرة.

(199) المرجع نفسه، الفقرة التاسعة عشرة.

(200) المرجع نفسه، الفقرة الرابعة عشرة.

والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، ضمن عوامل أخرى، على الاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وشدد على الحاجة إلى أن تنتهج الحكومات والأمم المتحدة استراتيجيات طويلة الأجل، تستند إلى تقييم المخاطر، من أجل دعم تحقيق الاستقرار وبناء القدرة على الصمود، وشجع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على مواصلة إدماج تلك المعلومات في الأنشطة التي يضطلع بها⁽²⁰³⁾.

(203) المرجع نفسه، الفقرة الخامسة والعشرون.

الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن، وكرر تأكيد ضرورة إدماج منظور جنساني في تصميم وتنفيذ استراتيجيات شاملة للتصدي للأسباب الجذرية للأزمة⁽²⁰¹⁾. وكرر المجلس تأكيد التزامه القوي بسيادة جميع دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، مع التشديد على الحاجة إلى اتباع نهج أكثر تكاملاً يشمل عدة ركائز على امتداد السلسلة التي تربط بين التنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان والسلام والأمن، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية للأزمات⁽²⁰²⁾. وسلّم المجلس أيضاً بالآثار الضارة لتغير المناخ

(201) المرجع نفسه، الفقرتان السادسة عشرة والسابعة عشرة.

(202) المرجع نفسه، الفقرة السادسة والفقرة السابعة والعشرون.

الجلسات: توطيد السلام في غرب أفريقيا

مجلس الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالدعوات عملاً بالمادة 37 بالمادة 39 وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.8442 10 كانون الثاني/يناير 2019	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2018/1175)		الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مجلس أمناء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل	جميع أعضاء المجلس، والجهة المدعوة
S/PV.8585 24 تموز/يوليه 2019	تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2019/549)		الممثل الخاص للأمين العام أعضاء المجلس ^(أ) والجهة المدعوة	
S/PV.8592 7 آب/أغسطس 2019				S/PRST/2019/7

(أ) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والصين، وفرنسا، وكوت ديفوار (أيضا باسم جنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية)، وكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

11 - السلام والأمن في أفريقيا

ذلك، أوفد المجلس أيضا بعثة إلى إثيوبيا وجنوب السودان في الفترة من 19 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019⁽²⁰⁵⁾.

وفي عام 2019، عقد المجلس جلستين حول أنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في سياق تقارير

(205) لمزيد من المعلومات عن بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا وجنوب السودان، انظر الجزء الأول، القسم 33.

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن تسع جلسات وأصدر بيانين رئاسيين في إطار البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا". واتخذت خمس من تلك الجلسات شكل إحاطات إعلامية، وكانت اثنتان منها مناقشتين مفتوحتين، وعقدت اثنتان لاتخاذ قرارات المجلس⁽²⁰⁴⁾. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، ومنها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وبالإضافة إلى

(204) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.